

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (17) دولة قطر - أبريل 2022 م



تصدر عن



ISSN : 2409-0867 إلكتروني

ISSN : 2410-6836 ورقي

<https://doi.org/10.33001/M01042022issue/17>

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة - قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com



عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتائجهم العلمي (عربي - إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- ❖ تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

العناوين للتواصل:

رئيس التحرير

أ. د. خالد بن إبراهيم السليطي

المدير العام للحق الثقافي (كاتارا)
قطر

نائب رئيس التحرير

د. أسامة قيس الدريعي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
لبيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

فريق التحرير

د. عمر يوسف عبابنه

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

د. إبراهيم حسن جمال

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

أ. محمد نذيل محبوب

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

أ. محمد مصلح الدين مصعب

بيت المشورة للاستشارات المالية - قطر

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. محمد الأفندي

جامعة صنعاء - اليمن

أ. د. حبيب أحمد

جامعة دورهام - المملكة المتحدة

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني

كلية الفارابي الجامعة - العراق

أ. د. إبراهيم محمد خريس

جامعة الزرقاء - الأردن

أ. د. محمد قراط

جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بلوافي

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

د. محمد الشريف العمري

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم
تركيا

د. محيي الدين الحجار

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى
بونتيون سوربون) - فرنسا

الهيئة الاستشارية

أ.د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات
المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خليفة - قطر

د. خالد العبد القادر

نائب رئيس كلية المجتمع
في قطر - قطر

أ.د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة
الإسلامي، الجامعة الأردنية - الأردن

أ.د. محمد أكرم آل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث
الشرعية-(إسرا) - ماليزيا

أ.د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف علي
الإسلامية - بروناي

د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر - قطر

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر - قطر

أ.د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات
المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية - السودان

أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية - مصر

أ.د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية - كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة قطر - قطر

أ.د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت - الكويت

د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك
الإسلامي للتنمية - السعودية

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير. تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق. ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص.
- 2- تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأي وسيلة من وسائل النشر، ولا قُدمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء نُشرت أم لم تنشر.
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من مدير التحرير.
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الإجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.
- 6- تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.
- 7 - يحق لهيئة التحرير إجراء التعديلات الشكلية على البحث وفق سياسات النشر في المجلة.
- 8 - لا تتقاضى المجلة أي رسوم للنشر ولا تقدم أي مكافآت للأبحاث المنشورة إلا في حالة الاستكتاب.

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1 - ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:
 - أ اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.
 - ب البُعد عن تجريخ الأشخاص والهينئات أثناء النقد العلمي في البحث
 - ج معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية
 - د ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية.
- 2 - حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي:
 - أ سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.
 - ب مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.
 - ج الدقة في التوثيق وتجريح النصوص والشواهد.
- 3 - أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بها في ذلك المراجع والملاحق.
- 4 - حجم الخط ونوعه:
 - أ البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)
 - ب أما البحوث المكتوبة بالإنجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman)
- 5 - يرفق البحث بملخص باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منها (300) كلمة؛ ويتضمن الملخص ما يلي: موضوع البحث وأهدافه ومنهجه وأهم النتائج والتوصيات إضافة إلى الكلمات المفتاحية.
- 6 - يُقسم البحث وينظّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:
 - أ المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن وجدت)، وهيكل البحث.
 - ب متن البحث، وينبغي أن يكون مقسماً إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة

- ج الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنباً لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية. د الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات) ه قائمة المصادر والمراجع والملاحق.
- 7 - يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالاتي:
 أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
 (شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
 ب- ذكر المصدر والمراجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
 ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:
 - بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
 - بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
 د- تكتب الآيات القرآنية كتابة، لا نسخاً من البرامج الإلكترونية، ويشار إلى اسم السورة ورقم الآية في الهامش.
 ه- يراعى عند تحريج الأحاديث النبوية الشريفة بعد ذكر اسم المرجع إضافة اسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث.
 و- يراعى عند الاستشهاد من الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ذكر تاريخ استعراض المصدر من الموقع.
 ز- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره.
 ح الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي:
 - تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقياً متسلسلاً، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
 - تدرج الجداول في المتن وترقم ترقياً متسلسلاً وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.
 ط تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث وترتب ترتيباً هجائياً ويفصل بين المراجع باللغة العربية والإنجليزية.
 ك- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثاً: سير البحوث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (editor@mashurajournal.com).
 - تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.
 - تُحكّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
 - تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.
 - إذا تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأي وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلا بإذن كتابي من مدير التحرير.
 - تنشر البحوث المقبولة حسب الإجراءات المتبعة على الموقع الرسمي للمجلة.
 - إذا تم نشر البحث فيرسل للباحث خطاب النشر مع نسخة إلكترونية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهرس

- 21 تقديم
- التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية - دراسة في المصالح
والمفاسد
- 27..... مها خليل شحاده
- إمكانية الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة
المتجددة بالمغرب
- 71..... حسين بلعسري و همو أورامو
- دور أصول الفقه في تفعيل الاقتصاد الإسلامي
- 111..... أسامة عبد المجيد العاني
- تأثير جائحة كورونا على عائدات الصكوك الإسلامية
- 169..... هبة الله أحمد سيد أحمد سليمان
- الاجتهاد الذرائعي وأثره في توظيف الضرائب كأداة للسياسة المالية للدولة
- 203..... أنيس القزبي و سمر السعفي
- تفعيل الوقف في قطاعات الاقتصاد الحقيقي
- 245..... محمد سعيد محمد البغدادي
- Al-Ma'ālāt approach in Islamic Finance: Literature Review as First Step
- 321..... Bahnaz Al-Quradaghi - Aznan Hassan - Abideen Adeyemi Adewale

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: إن الناظر في مسيرة الاقتصاد والمالية الإسلامية يجد أنها ارتكزت في أسسها وأدبياتها على حضارتنا الإسلامية وما أحدثته من ازدهار وتنمية للمجتمعات، واستندت على كنوزها الفقهية والاقتصادية والإدارية في بناء منظومتها وآلياتها التي تضمن استمراريتها، وهذه التجربة وارتباطها التاريخي يحتم أن تكون لها مكانتها المتقدمة في بيئتنا المعاصرة والمستقبلية، وأن تكون حافزاً لبذل الإمكانات ودعم البحث العلمي المتخصص لتطويرها ورسم مستقبل ينسجم مع حركة العالم التقني المتجدد، ولتنبؤاً موقعاً يليق بإرثها ويتفاعل مع مقتضيات عصرها.

وبالتأكيد فإن أهم أدوات هذا التغيير تتمثل في البحث العلمي المتخصص في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية، المستند إلى البنية التأصيلية والمشمول على الابتكار المعاصر للوصول إلى مخرجات تحفظ خصوصية نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وتخط لها مسلكاً آمناً في مواكبتها لحركة العالم التقني المتجدد، وتحصنها من تحديات وأزمات الاقتصاد العالمية المتعاقبة، وتربها مكانتها ومقعدها المستقبلي بين التجارب الأخرى.

ولقد حرصت مجلة بيت المشورة بأن تكون رافداً مهماً لهذه التجربة من خلال البحوث العلمية المتخصصة الرصينة، وأن تسهم في حركة نهوضها وتطورها من خلال نشر الدراسات التي تدلل على ما ينفعها وترشد إلى ما يقويها وفق أسسها ومبادئها الشرعية التي تستند إليها.

ويسرنا أن نضع بين أيديكم العدد السابع عشر من «مجلة بيت المشورة»، والذي تضمن بحثاً عن التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، ودراسةً حول إمكانية الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بالمغرب، وبحثاً عن دور أصول الفقه في تفعيل الاقتصاد الإسلامي، كما ضمّ العدد دراسةً حول تأثير جائحة كورونا على عائدات الصكوك الإسلامية، وبحثاً عن الاجتهاد الذرائعي وأثره في توظيف الضرائب كأداة للسياسة المالية للدولة، بالإضافة إلى دراسةٍ حول تفعيل الوقف في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، كذلك حوى العدد دراسةً باللغة الإنجليزية تناولت منهج المآلات في التمويل الإسلامي -مراجعة أدبية.

ونهب بالسادة الباحثين والمتخصصين المساهمة في تطوير وارتقاء المجلة من خلال اقتراحاتهم وآرائهم الكريمة، سائلين الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

إمكانية الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بالمغرب

حسين بلعسري

باحث بسلك الدكتوراه بكلية الشريعة - فاس - المغرب

lahoucinebelasri446@gmail.com

حمو أورامو

أستاذ بكلية الشريعة في جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس - المغرب

(سَلِّم البحث للنشر في 14 / 6 / 2021م، واعتمد للنشر في 5 / 10 / 2021م)

<https://doi.org/10.33001/M0104202217/94>



الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أداة مالية إسلامية مستجدة، لقيت إقبالا متزايدا في العالم لكونها تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، وهي الصكوك الإسلامية الخضراء، فتمت الإشارة إلى مفهومها وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، علاوة على دراسة إمكانية إصدارها في المغرب، بناء على مجموعة من المعطيات منها المرتبطة بالتشريع أو ما يتعلق بالسوق والموارد، وذلك باعتبار

المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج الاستقراء. وخلص البحث إلى أهمية الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى إمكانية إصدارها بالمغرب أسوة بالتجارب الدولية في المجال (ماليزيا) لا سيما ما يتعلق بالطاقة الشمسية والريحية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الخضراء- المغرب- تنمية مستدامة- طاقة متجددة

Scope of Benefetting from Islamic Green Sukuk for Financing Renewable Energy in the West

Hussain Belasri

PhD Researcher – College of Shari’ah – Fez_Morocco

lahoucinebelasri446@gmail.com

Hammou Ourmmou

Lecturer at College of Shari’ah – Fez Morocco

Abstract:

The research aims to highlight an emerging Islamic financial tool which has attracted increasing interest across the world for dealing with the eco frinedly investment projects and it is known as Islamic Green Sukuk. The research has defined the concept and the potential for contributing to sustainable development has been explored, as well as the possibility of it’s launch in Morocco has been studied. The research adopted the descriptive and inductive approaches to analyse the available range of data, including the data on legislation or on the market and resources. The research concluded that the green instruments are important in achieving the sustainable development as well as ascertining the various dimensions of it. Furher, It is possible to launch the green Sukuk in Morocco, similar to it precedent in Malaysia, in particular with regard to solar and wind energy.

Key Words: Green Sukuk –Mrocco-Sustainable Development- Renewable Energy.

المقدمة

تعتبر المشاكل البيئية في الوقت الحاضر من أبرز التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات، مما يؤثر سلباً على التنمية فيها وتحقيق رفاهية شعوبها؛ إذ ترصد هذه الدول أموالاً طائلة للتخفيف والحد من آثار اختلال التوازن البيئي وتغير المناخ الناجم عن سوء الاستغلال، والاعتماد على الطاقات التقليدية الناضبة للموارد. وقد عجل هذا بالتفكير في الحلول العملية عالمياً بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وكان ذلك إيذاناً بمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة، بتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة سواء في مصادر الطاقة أو البنيات التحتية، ففي سنة 2008 أصدر البنك الدولي أول سند أخضر ذو الاعتبار البيئية خصصت عائداته للاستثمارات الصديقة للبيئة.

وعلى أهمية إصدار السندات الخضراء، فإن ما تختص به من العمل بالفوائد الربوية جعلها بعيدة عن تحقيق التنمية الحقيقية؛ التي أناطها الشرع بالالتزام بأحكامه وتحقيق مقاصده، وهو ما لا يتوافر في السندات التقليدية عموماً، والسندات الخضراء على وجه الخصوص، ومن ثمة ظهرت الصكوك الخضراء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحظيت بالاهتمام في مختلف دول العالم لما يميزها من خصائص.

ومع انفتاح المغرب على التمويل التشاركي، تعد الصكوك الإسلامية الخضراء فرصة سانحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما وأن المغرب قطع أشواطاً فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة، خاصة بعد مؤتمر المناخ المنعقد بمراكش سنة 2016، كما تتضافر مجموعة من المحفزات لإنجاح عمل هذه الصكوك، من ناحية التشريع المنظم للصكوك كالقانون 33.06 المتعلق بتسنيدي الديون كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 69.17 المتعلق بتسنيدي الأصول، كإطار تشريعي ينظم عمل الصكوك بالمغرب، بالإضافة إلى الرغبة في تحقيق الأمن الطاقوي وتزايد استهلاك الطاقة، والتوفر على موارد طبيعية هامة، تعد من مصادر الطاقة النظيفة في العالم.

أهمية الموضوع:

- يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة بالنظر إلى مجموعة من الأمور أهمها:
- بيان غنى وتنوع المنتجات المالية الإسلامية وشمولها لمختلف المجالات وقدرتها على إيجاد الحلول للمشاكل المستعصية على الدول والأفراد بما فيها المشاكل البيئية.
 - تخصيص المغرب بالحديث عن مدى إمكانية تفعيل الصكوك الخضراء بناء على مجموعة من المعطيات والمؤشرات، أسوة بالتجارب العالمية في إصدار الصكوك.
 - حداثة الإطار التشريعي الذي ينظم الصكوك بالمغرب، وقد عملت الدراسة على توضيح بعض ما يتعلق بهذا الجانب المهم.
 - لم أجد دراسة كتبت في هذا الموضوع بالتحديد.

أهداف البحث:

- تتغيا هذه الدراسة جملة من الأهداف أهمها شأواً:
- التعريف بالصكوك الإسلامية الخضراء ونشأتها وخصائصها.
 - الإشارة إلى دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.
 - الإشارة إلى التجارب العالمية الناجحة في إصدار الصكوك الخضراء.
 - إيراد الحوافز المشجعة على إصدار الصكوك الخضراء بالمغرب.
 - ذكر مقترحات إصدار الصكوك الخضراء في المغرب لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: ما دور الصكوك الإسلامية

الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما مدى إمكانية تفعيلها في المغرب؟

منهج البحث:

لمقاربة وتحليل الإشكالية أعلاه فإننا نتبع المنهج الوصف التحليلي، لا سيما عند الحديث عن المفهوم ونشأته، وتحليل المعطيات المتعلقة به، كما لا يمكن الاستغناء عن منهج الاستقراء، بتتبع النصوص القانونية ذات الصلة بالصكوك الإسلامية الخضراء في التشريع المغربي.

الدراسات السابقة:

- محمد إسماعيل أحمد، الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 58، الجزء الثاني، تشرين الثاني 2020م، تعرضت الدراسة لتعريف الصكوك وأهميتها وخصائصها وأنواعها، بالإضافة إلى الحديث ماهية الصكوك الخضراء، وتنظيم إصدارها في بعض الدول كماليزيا، وأندونيسيا، والهند، كما أشارت الدراسة إلى أنواع الصكوك والسندات الخضراء. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها كون الصكوك الخضراء لها القدرة على توسيع نطاق سوق الصكوك المستدامة، كما سجلت بداية العديد من دول العالم باتخاذ خطوات عملية لإصدار الصكوك الخضراء. غير أن الصكوك الخضراء -حسب الدراسة- تواجه جملة من التحديات تسهم في بطء نموها وضعف انتشارها؛ منها ما هو قانوني ومنها ما هو تنظيمي.

- عرقوب خديجة، كورتل فريد، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، العدد 18 سنة 2016، تناولت الدراسة موضوع الصكوك الخضراء باعتبارها آلية للاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

في ماليزيا تحديداً، بعد تحديد المفهوم وأبعاده وأنواع الصكوك ومجالات استخدام الصكوك الخضراء، علاوة على الدور التنموي المستدام للصكوك الخضراء في ماليزيا. كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: كون الصكوك الخضراء تجمع بين المشاريع الحقيقية والمعايير البيئية، كما أن هذه الأداة المالية ستفتح أفقا واعدة للمالية الإسلامية في ماليزيا وفي مختلف البلدان.

- منصور أحلام، عبد المجيد قدي، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، العدد 34 لسنة 2016، أبرزت المقالة أهمية الصكوك الخضراء في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة، وآلية تشجيع الطاقات المتجددة، بالحديث أولاً عن سياق هذا التوجه وأسبابه البيئية والتنموية، ورصد التجارب المقارنة في إصدار الصكوك الخضراء ومواءمة الجزائر لمثل هذا النوع من التمويل ومقترحات لذلك. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كون قطاع الطاقة من أكبر مسببات انبعاث الغازات الدفينة مما يوجب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى توفر الجزائر على قدرات كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية؛ حيث يمكن استغلالها لتغطية الاحتياجات المحلية للطاقة، غير ثمة جملة من المعوقات والعراقيل تحول دون إصدار الصكوك الخضراء بالجزائر من أهمها غياب الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لعملية الإصدار. وتتميز هذه الدراسة بعد تحديد مفهوم الصكوك الخضراء ونشأتها وأنواعها؛ بتركيزها على إمكانية تفعيل الصكوك الإسلامية الخضراء وآفاق التنمية المستدامة بالمغرب، بالحديث عن الإطار التشريعي المنظمة للصكوك، ورصد جملة من الحوافز التي تسهم في تحقيق هذا المقصد، بالإضافة بعض مقترحات إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء بالمغرب قياسا على التجارب المقارنة في المجال.

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن للصكوك الإسلامية الخضراء دورًا إيجابيًا في تحقيق التنمية المستدامة، يمكن تفعيلها في المغرب.

الخطوة المتبعة:

مقدمة

المبحث الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء.

المطلب الثاني: دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تجارب عالمية في إصدار الصكوك الخضراء

المبحث الثاني: إمكانية تفعيل الصكوك الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة في المغرب.

المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم للصكوك بالمغرب

المطلب الثاني: حوافز إصدار الصكوك الخضراء بالمغرب

المطلب الثالث: مقترحات إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء بالمغرب

خاتمة واستنتاجات

المبحث الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء

أولاً: تعريف الصكوك وفكرتها العامة

1. تعريف الصكوك الإسلامية

- التعريف الصكوك لغة

يقول ابن فارس: «الصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة، حتى كأن أحدهما يضرب الآخر. من ذلك قولهم: صككت الشيء صكاً»⁽¹⁾. وهي كلمة فارسية معربة، ويطلق الصك ويراد به الكتاب الذي يكتب في المعاملات. وجمع صكوك وأصك، وصكاك، يقال: صك الرجل للمشتري صكاً إذا كتب الصك⁽²⁾. وله معنى آخر وهو الضرب⁽³⁾. والمدلول الأول للصك في اللغة أقرب إلى المعنى المقصود بالصكوك من ناحية الاصطلاح؛ حيث يطلق على ما يكتب في الكتب والأوراق وما في حكمهما من الحقوق خاصة المالية.

- تعريف الصكوك اصطلاحاً

عرفت الصكوك الإسلامية بمجموعة من التعاريف التي تحاول تمييزها عن غيرها من الأوراق المالية التي تشبهها في مجموعة من الأمور، ومن التعاريف نجد:

- تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: «هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل

(1) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، د. ط، 1979 م، ج 3 ص: 276.

(2) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، د. ط، دت، ج 1، ص: 345.

(3) ابن سيده، علي بن إسحاق، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421 هـ، ج 6 ص: 646. مادة (صك).

قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله»⁽⁴⁾.

- تعريف الدكتور أشرف دوابه: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة ومتساوية القيمة في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية»⁽⁵⁾.

- تعريف المشرع المغربي: «تعتبر شهادات الصكوك حصصاً متساوية القيمة، تمثل حقوقاً شائعة في ملكية أصول مملوكة أو في طور التملك من قبل صندوق التسديد، أو استثمارات منجزة أو في طور الإنجاز، سواء كانت هذه الملكية تامة أو مجزأة، وتتكون هذه الأصول إما من عقارات، أو منقولات، أو منافع، أو خدمات، أو موجودات مشروع، أو استثمار معين»⁽⁶⁾.

وبالتأمل في هذه التعريفات نجد أنها تبرز الخصائص التي تتميز بها الصكوك ومن ذلك:

- أنها أوراق مالية متساوية القيمة تثبت لحاملها تملكاً على الشيعاء في موجودات.

- حامل الصك له حق المشاركة في الربح طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم، التي تختص بها المالية الإسلامية.

- أن الصكوك أوراق مالية قابلة للتداول.

- لا بد من التزام بالأحكام الشرعية التي هي منطلق فكرة إنشاء الصكوك، على خلاف الأوراق المالية التقليدية.

(4) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية، 2017م، المعيار رقم (17)، ص: 467.

(5) دوابه، أشرف، الصكوك الإسلامية بين النظرية التطبيقية، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009م، ص: 20.

(6) الظهير الشريف، رقم 1.18.24 الصادر 12 أبريل 2018 بتنفيذ القانون 17.69 بتغيير وتتميم القانون 06.33 المتعلق بتسديد الأصول. المادة الثانية. منشور بالجريدة الرسمية عدد 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018، ص: 2337.

1. الفكرة العامة للصكوك

لا شك أن السوق المالية مليئة بأنواع عديدة من الأوراق المالية التي يتداولها المستثمرون، فإما أن تكون أسهماً أو سندات، غير أن السندات وبعض الأسهم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثمة جاءت فكرة الصكوك المبنية على تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل بناء على قاعدة الغرم بالغنم، على منوال الأسهم العادية، بحيث تتولى الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، وهنا يتميز الصك عن السهم بكون حامل السهم له الحق في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة، في حين نجد صاحب الصك ليس ذلك الحق.

وقد جاءت عبارة (الصك) خلال دراسة فكرة السندات بأنواعها الثلاثة (ملكية أعيان مؤجرة، منافع، خدمات) في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد بالرياض سنة 2000، ومن أهدافها الأساسية الحصول على السيولة النقدية، أو الحصول على الأصول الثابتة الإضافية؛ فيمكن للحكومات والشركات أن تصدر صكوكاً عندما تحتاج إلى سيولة نقدية، فتبيع بعض أصولها الثابتة، على شكل صكوك تمثل ملكية هذه الأصول، ثم تستأجرها من حملة الصكوك، كما يمكن إصدار صكوك تمثل أصولاً ثابتة، فتصدر ما يمثل هذه الأصول التي سيشتريها أصحاب الصكوك لتستأجرها الشركة منهم، عن طريق وكيل لهم ولا بأس أن تبرع به الشركة⁽⁷⁾.

وإجمالاً يمكن تصنيف الصكوك أو السندات الإسلامية بناء على اعتبارات متعددة؛ فمنها اعتبار العائد من حيث الثبوت والتغير، وباعتبار نوع الأصول المملوكة لأصحاب الصكوك، فهناك أصول ثابتة وصكوك المنافع وصكوك الخدمات وصكوك السلع. وهناك نوع آخر باعتبار العلاقة بين أطراف العلاقة التعاقدية (بين الجهة المصدرة للصك والحامل له) فيمكن أن يقع الصك على عقد

(7) قحف، منذر، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، د.ط، 2011م، ص: 229-230

إجارة، أو بيع أو مشاركة ومضاربة، مساقاة، مغارسة، مزارعة...⁽⁸⁾.

ثانياً: الصكوك الإسلامية الخضراء

1. حقيقة الصكوك الإسلامية الخضراء

من المعروف أن العالم في الآونة الأخيرة يتجه إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، وذلك لإيجاد الحلول المثلى للاختلالات التي تحصل في البيئة. ومن تلك الحلول الجنوح إلى ما يسمى بالصكوك الخضراء أو السندات الإسلامية الخضراء؛ فهي عبارة عن أداة تمويلية جديدة تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، من ضمن ما أفرزته الهندسة المالية الإسلامية في ظل التطوير الذي لحق السندات الخضراء التقليدية.

فعرفت هذه الأداة المالية باعتبارها: وثائق متساوية القيمة قابلة للتداول، تصدر على أساس عقد من العقود الفقهية المعروفة، توجه حصيلتها في تمويل مشروعات ذات ارتباط بالبيئة: كالطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة المياه والأبنية الخضراء، وإدارة المخلفات، وإدارة الأراضي⁽⁹⁾.

وعرفت أيضاً بكونها أوراقاً مالية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعياً في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾.

بناء على هذين التعريفين تبين لنا طبيعة هذا النوع من الأوراق المالية، فهي تحافظ على صبغة الصكوك العادية من حيث الصياغة بناء على العقود المعروفة

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص: 237. دواب، الصكوك الإسلامية بين النظرية التطبيق، ص: 29 وما بعدها. المصري، رفيق يونس، التمويل الإسلامي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، 2012م، ص: 147.

(9) نقاسي، محمد إبراهيم وآخرون، مدى تحقيق أدوات التمويل الخضراء التنمية المستدامة، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد 3، العدد 2، 2019م، ص: 69.

(10) كورتل، فريد، عرفوب خديجة، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 18، يونيو 2016، ص: 281.

فقهياً، وكذا كونها وثائق متساوية القيمة، غير أن الجديد فيها هو صرف الاهتمام والاستثمار إلى ما هو متعلق بالبيئة على وجه العموم، وتمثل بذلك بديلاً عن السندات الخضراء التي لا تحتكم إلى الشريعة الإسلامية وبذلك لا تتحقق من ورائها المقاصد الشرعية. ويمكن أن يستشف أيضاً من هذه التعاريف الخصائص الآتية للصكوك الخضراء:

- وثائق متساوية القيمة؛ إذ هي تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع أو نشاط استثماري، وهي قريبة من هذه الناحية من السهم، وتشبه السندات التقليدية في كونها فئات متساوية.
- اعتماد معيار الاشتراك في المغنم والمغارم؛ ذلك أن من خصائص عقود المشاركات في الفقه الإسلامي أن من أراد أن يغنم لا بد من أن يتحمل الغرم، وذلك من مقتضيات العدالة التعاقدية، وهي هاهنا في الصكوك الخضراء تحصل بإعطاء المالك حصة من الربح، وليس نسبة مقطوع بها وإلا خالف مبادئ العدالة التعاقدية، ويتحدد نسبة الربح في نشرة الإصدار تحقيقاً للمعلومية ورفعاً للجهالة.
- الإصدار والتداول الواقعان على الصكوك تراعى فيه أحكام الشريعة الإسلامية؛ فهي الفيصل بين الاستثمار الحقيقي من غيره، فلا بد من الالتزام بالضوابط التي أقرها الاجتهاد الفقهي المعاصر.
- توجه الاستثمار والأنشطة نحو ما يرتبط بالبيئة وما يحقق التنمية المستدامة.

2. نشأة الصكوك الإسلامية الخضراء

ظهرت الصكوك الخضراء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمرة الأولى في فرنسا سنة 2012م، بعد التعديلات التي لحقت النظام الضريبي والمالي الهادف إلى دمج المعاملات المالية الإسلامية وضمان الحياد الضريبي، بحيث عملت على إنتاج

مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية الممولة عن طريق الصكوك الخضراء، عن طريق اتفاقية شراء الطاقة لعدة سنوات ضماناً للعوائد التعاقدية لحملة الصكوك، تحت إشراف هيئات شرعية⁽¹¹⁾. ويمكن إرجاع فكرة نشوء هذه الصكوك بالموازاة مع الصكوك التقليدية إلى جملة من الأسباب أهمها تزايد المخاوف العالمية المرتبطة بالتنمية المستدامة، حيث دافع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المؤسسات الدولية، عن تحقيق نظام بيئي اقتصادي عالمي أكثر نظافة واستدامة، ومن الأسباب أيضاً زيادة الحاجة لمصادر تمويل المشاريع الخضراء، علاوة على ما تخصص به المالية الإسلامية من مبادئ تجعل من ضمن الأولويات مفهوم التنمية المستدامة⁽¹²⁾.

ومن هنا كانت الانطلاقة لهذا النوع من التمويل، يستهدف المشاريع التنموية والبنية التحتية، فكان للبنك الإسلامي للتنمية مساهمة بمبالغ مالية كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة، وصلت إلى مليار دولار، في بعض البلدان بما فيها المملكة المغربية، كما شهدت ماليزيا أول إصدار للصكوك الخضراء مطلع 2013م ضمن حزمة واسعة تبلغ 1,5 مليار دولار⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

أولاً: ماهية التنمية المستدامة في الإسلام ومرتكزاتها

وبالرجوع إلى التنمية المستدامة كمفهوم حديث، ارتبط ظهوره بإنشاء الأمم المتحدة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية، فبدأت تتبلور في الساحة مفاهيم ومصطلحات ذات الصلة بالمجالات الحيوية بما فيها البيئة والتنمية، خاصة سنة 1987م، وتتركز هذه المفاهيم باعتبار البيئة المكان الذي نعيش فيه جميعاً، والتنمية ما نحاول عمله

(11) قدي، منصور، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقة في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م20، العدد 2، 2016، ص: 137-138.

(12) رحمان، أمل، وآخرون، لصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 8 (3) 2020م، ص: 394.

(13) أحمد، محمد إسحاق، الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 58، الجزء 2، 2020، ص: 229.

في تحسين نصيبنا من هذا المكان، وكلا الاصطلاحين مرتبطان ولا يقبلان التجزئة، وتعزيزاً لهذا التوجه عقد مؤتمر الأرض ما بين 1 إلى 12 يونيو 1992م في البرازيل، حيث كان التركيز على حماية البيئة واعتبارها ركيزة في التنمية، وعضد هذا الهدف بمؤتمر آخر في جوهانسبورج بين 24 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002⁽¹⁴⁾، وعقد مؤتمرات أخرى كمؤتمر COP22 في مراكش المغربية سنة 2016.

وللتعبير عن معنى التنمية المستدامة تعددت التعاريف التي تناولتها بالحد ويمكن أن نورد بعضها:

- التنمية التي تهدف إلى تلبية حاجات الأجيال الآتية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، من خلال ترشيد استهلاك الموارد والمحافظة عليها وصونها من التدهور البيئي⁽¹⁵⁾.

- إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، وكذا توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً⁽¹⁶⁾.

جدير بالتنبيه أن منطلق التنمية من منظور إسلامي يعني أن كل شيء في الأرض بمقدار، وأن الموارد إذا ما وجدت العدالة في التوزيع، لا سبيل إلى الأزمات أو ما يصطلح عليه بالندرة في الفكر الاقتصادي، والإسلام ينظر إلى الأزمة البيئية العالمية على أنها نتاج غياب الأخلاق وغياب العدالة⁽¹⁷⁾.

إن التصور الإسلامي للتنمية المستدامة إذن ينطلق من مبدأ أن الحق سبحانه وتعالى خلق الأرض واستخلف الإنسان فيها من أجل التنمية، وبالمصطلح القرآني العمارة والاستعمار قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ)⁽¹⁸⁾. يقول ابن عاشور في تفسير

(14) الغزاوي، فلاح معروف، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الأردن، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2016، ص: 60-59.

(15) سردار، عبد الرحمان، التنمية المستدامة، الأردن، دار الراية، الطبعة الأولى، 2015، ص: 12.

(16) نقاسي، مدى تحقيق أدوات التمويل الخضراء للتنمية المستدامة، ص: 72.

(17) الجبوسي، عودة راشد، الإسلام والتنمية المستدامة، الأردن، مؤسسة فريدريش ايرت، د.ط، 2013م، ص 30.

(18) سورة هود: جزء من الآية 61.

الآية: «والاستعمار: الإعمار، أي جعلكم عامرينها، فالسين والتاء للمبالغة كالتي في استبقى واستفاق. ومعنى الإعمار أنهم جعلوا الأرض عامرة بالبناء والغرس والزرع لأن ذلك يعد تعميماً للأرض حتى سمي الحرث عمارة لأن المقصود منه عمر الأرض»⁽¹⁹⁾. كما ربط القرآن العمارة بالاستخلاف قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)⁽²⁰⁾، وكلا المفهومين يربط بينهما المقصد الأسمى من وجود الإنسان على هذه البسيطة وهو عبادة الله سبحانه وتعالى، قال عز وجل: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)⁽²¹⁾، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بالعمارة والاستخلاف، وبذلك الحصول على السعادة في الدارين وإشباع الجانب الروحي بالموازاة مع الجانب المادي في الإنسان⁽²²⁾.

إن الإسلام يهتم بالحفاظ على البيئة وتأمين حاجات الأجيال القادمة، بجملة من الإجراءات الوقائية القبلية والعلاجية البعدية، فالأولى بمنع الفساد والإهلاك دون منفعة صحيحة راجحة، والثانية بمعالجة ما يترتب على الاستخدام الأولي لها من مخلفات، مع إناطة الإعمار وأداء الحقوق والقيم بالواجبات تجاه هذه الموارد بدوافع داخلية قبل أن تخضع للرقابة الخارجية من الدولة والمجتمع⁽²³⁾.

ثانياً: دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

إن مواكبة التمويل الإسلامي للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات في العالم، والسعي إلى إيجاد الحلول للمشكلات التي تعرقل مسيرة تحقيق التنمية في البلدان، أظهر الصكوك الخضراء كخيار تمويلي ناجح لاستقطاب نسبة كبيرة من المشاريع وصرف الاهتمام إليها، حيث تعطي انطباعاً قوياً على مدى قدرتها على توفير البدائل التي يحتاج إليها العالم بأسره لا السوق الإسلامية على وجه الخصوص.

(19) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، د. ط، 1984، ج 12، ص: 108.

(20) سورة البقرة: جزء من الآية 30.

(21) سورة الذاريات: جزء من الآية 56.

(22) نقاسي، مدى تحقيق أدوات التمويل الخضراء للتنمية المستدامة، ص: 74.

(23) الكبسي، محمد بن يحيى محمد، أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد (15) نيسان 2021، ص: 39 وما بعدها.

إن فكرة الصكوك الخضراء في علاقتها بالتنمية المستدامة تظهر جلياً من خلال الأسس التي تقوم عليها هذا الصيغة التمويلية؛ وفي مقدمتها المحافظة على البيئة وترشيد الموارد الطبيعية، والتوازن في استخدام الطاقة بعيداً عن الهدر والإسراف، كما تعزز فكرة الطاقة المتجددة، والحد من الانبعاث الحراري، وكل ذلك له دور مهم في محاربة الآثار التي خلفها التلوث البيئي وما زال يخلفها الآن في وقتنا المعاصر.

ويمكن أن يشار في هذ السياق إلى أن الصكوك الخضراء تزيد الوعي بالبرامج البيئية وفتح حوار موسع مع المستثمرين بشن المشروعات التي تقلل من حدة تغير المناخ مع تحفيز الأنشطة الاقتصادية⁽²⁴⁾.

وإجمالاً يمكن الحديث عن المجالات⁽²⁵⁾ الأساسية لاستخدام الصكوك الخضراء والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على النحو الآتي:



الشكل 1: من إنجاز الباحث

(24) أحمد، الصكوك الخضراء، ص: 230.

(25) ينظر: رحمان، الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص: 397. كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص: 285 وما بعدها.

فالصكوك الإسلامية الخضراء بمختلف أقسامها تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالمساهمة في التوازن بين التنمية والبيئة، وذلك بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والتقليل من الاختلالات البيئية⁽²⁶⁾. كما تهدف الصكوك الإسلامية الخضراء إلى تحقيق مرتكزات الاقتصاد الأخضر عامة؛ كالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية؛ وذلك بتخفيف الفقر والبطالة ومعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وكذا تحقيق الأمن الغذائي⁽²⁷⁾.

فارتكاز الصكوك الخضراء على مجموعة من الأسس في مقدمتها المحافظة على البيئة، وترشيد الموارد الطبيعية، التوازن في استخدام الطاقة، وكذا تعزيز فكرة الطاقة المتجددة، جعل منها عاملاً مهماً للمساعدة في جهود العالم لمحاربة الآثار البيئية التي نشأت بسبب الثورة الصناعية. كما أن الإقبال الكبير على هذا التمويل أسهمت فيه مجموعة من العوامل منها⁽²⁸⁾:

- تزايد المستثمرين المهتمين بالاستثمار المستدام بيئياً
- زيادة الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة لتمويل المشروعات التنموية المستدامة خاصة مشاريع الطاقة
- وجود الضوابط الشرعية والرقابة المحاسبية التي تنظم إصدار الصكوك وتداولها
- مبدأ تقاسم المخاطر التي تميز الصكوك الإسلامية عن السندات الخضراء، فهي تقدم خيارات تتناسب مع المستثمرين الذين يفضلون التمويل ذي المخاطر المنخفضة.

وقد بلغت قيمة الصناعات الخضراء في ماليزيا بالفعل 67 مليار رينجت سنة 2012، وسجلت نمواً بنسبة 6% بين عامي 2010 و2011، ومن المتوقع أن تحقق

(26) الجبوسي، الإسلام والتنمية المستدامة، ص: 59.

(27) كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص: 287.

(28) أحمد، الصكوك الخضراء، ص: 231.

الصناعات مبلغ 53 مليار رينجيت ماليزي من إجمالي الدخل القومي بحلول عام 2020⁽²⁹⁾. كما قدر عدد مشاريع التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا الممولة تقليدياً وإسلامياً في 31 تموز 2014م بواسطة 23 بنكاً و145 مشروعاً؛ حيث ساهمت هذه المشاريع في خلق 2054 وظيفة خضراء، مع تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية تقدر بحوالي 2.29 مليون طن، كما شملت أهم القطاعات الممولة قطاع بنسبة 80%، قطاع المياه بنسبة 17.70%، قطاع البناء بنسبة 0.84%، وقطاع النقل بنسبة 0.36%⁽³⁰⁾.

كما بلغت نسبة إصدار السندات والصكوك الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا ما نسبته 56% من إجمالي الإصدارات سنة 2017م⁽³¹⁾. أما ما يرتبط بالمغرب تحديداً فإن الدراسات تشير إلى أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر على وجه العموم يمكن أن يخلق 300 ألف منصب شغل دائم، علاوة على تقليص إدماج الطاقات المتجددة من انبعاثات الغازات الدفينة بنسبة 30%، مما سيؤدي إلى تحسين صحة الساكنة وتعزيز التخفيف من آثار التغيرات المناخية⁽³²⁾.

المطلب الثالث: تجارب عالمية في إصدار الصكوك الخضراء

أولاً: تجربة الصكوك الخضراء في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وتحديدًا ما يتعلق بالصكوك الخضراء، تماشياً مع الجهود المماثلة في البلدان الأخرى، فتعتبر بذلك أول بلد إسلامي يطلق مصطلح الصكوك الخضراء بدعم من الصندوق السيادي الماليزي منتصف عام 2015؛ إذ صدر أول صك أخضر ماليزي في يوليو 2017

(29) زحل، حفاظ، الشريف عمر، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد الثاني، كانون الأول، 2018م، ص: 59.

(30) كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص: 273-274.

(31) أحمد، الصكوك الخضراء، ص: 230.

(32) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر، ص: 19 وما بعدها.

من قبل « تاداوانيرجي » باعتبار شركة تستثمر في الطاقة الشمسية بإشراف فني من البنك الدولي، واستطاعت عبر هذه الآلية التمويلية تعبئة ما يناهز 250 مليون رينجت ماليزي لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرة سعتها 50 ميغاوات، وتوالت بعد ذلك إصدار الصكوك ما بين أكتوبر 2017 أصدرت شركة كاوتنرام سولار بارك، أكبر الصكوك الخضراء عالمياً، تبلغ قيمتها مليار رينجت ماليزي، قصد تمويل بناء ثلاثة مصانع للطاقة الشمسية الضوئية، ويرتقب أن يولد هذا المشروع ما يناهز 282 ميكاواط من الكهرباء. بالإضافة إلى إصدار شركة Solar Power Sdn Bhd UITM صكوكا خضراء بقيمة 240 مليون رينجت ماليزي، بغية تمويل مشروع محطة توليد الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميكاوات⁽³³⁾.

وقد وصف المهتمون بهذا النوع من التمويل التجربة الماليزية بالرائدة في المجال، بل اعتبروا سوق الصكوك الماليزية مدعومة ببنية تحتية قانونية وتنظيمية قوية، واعتماد معايير الحوكمة الشرعية، علاوة على الحوافز الضريبية الجذابة، فصارت بذلك تجربة فارقة في التمويل الأخضر والصكوك العالمية⁽³⁴⁾.

ثانياً: تجربة الصكوك الخضراء في أندونيسيا

تعتبر أندونيسيا من الدول الملتزمة بمكافحة تغير المناخ مؤخرًا، نتيجة ما أخذ عليها من إصدار انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبخاصة بسبب حرائق الغابات المدمرة، ومن ثمار التعهدات التي قدمتها جاكرتا للمجتمع الدولي، كان من أولوياتها الالتزام بتعزيز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فتم تصميم مشروع لتوليد الطاقة من الحرارة الجوفية بدعم من السندات الصادرة عن البنك الدولي، للوصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة وأيضاً لتقليص الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بمقدار 1,1 مليون طن سنوياً⁽³⁵⁾.

(33) ينظر: أحمد، الصكوك الخضراء، ص: 234-235.

(34) زحل، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر، ص: 62.

(35) أحمد، الصكوك الخضراء، ص: 236.

كما باعت إندونيسيا صكوكاً خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار أجلها خمس سنوات. وتحمل الصفقة عائداً نسبته 3.75 بالمائة مقارنة مع سعر استرشادي 4.05 بالمائة استخدمه المصرفيون للمستثمرين⁽³⁶⁾.

ثالثاً: تجربة الصكوك الخضراء في الإمارات العربية المتحدة

ويضاف إلى التجريبتين السالفتين في العالم العربي تجربة الإمارات العربية المتحدة، والمثلة في إصدار شركة جمعة الماجد صكوكاً خضراء بقيمة 1,2 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص عوائد الإصدارات للمباني الخضراء والطاقت المتجددة، بالإضافة إلى كفاءة الطاقة وتحسين إدارة الماء، فقبولت هذه الإصدارات بإقبال المستثمرين عليها. كما عقدت شراكة مع مركز دبي المالي العالمي وسوق دبي المالي حول تبني الأول لتطوير الصكوك المستدامة، فأبرمت اتفاقية مع مبادرة المملكة المتحدة لسندات المناخ لتطوير معايير متوافقة مع الشريعة الإسلامية للصكوك المستدامة، مما يعد بوحدة مستقلة للمصادقة والرقابة على الصكوك الخضراء بهدف كسب ثقة المستثمرين وتحسين دور التمويل الإسلامي الأخضر⁽³⁷⁾.

المبحث الثاني: إمكانية تفعيل دور الصكوك الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة في المغرب

المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم للصكوك بالمغرب

إن انفتاح المغرب على اقتصاد المشاركة، نتج عنه إقرار جملة من المنتجات التي تقدمها البنوك التشاركية، وكذا تأسيس لجنة شرعية منبثقة عن المجلس العلمي الأعلى تقوم بدور المطابقة الشرعية للمنتجات ونماذج العقود ومنشورات والي بنك المغرب، وعمليات صندوق ضمان الودائع في البنوك التشاركية، كما تهتم بعمليات التأمين التكافلي وإصدار الصكوك.

(36) إندونيسيا 1,25 مليار دولار في أول إصدار للصكوك الخضراء، سكاى نيوز عربية، رابط المقال، <https://cutt.us/DDRXXW> (تم تحميله: في تاريخ 2021/05/20).

(37) تقرير حالة التمويل المستدام، سوق أبو ظبي العالمي، ص: 36.

وتشكل الرغبة الجارحة في مسايرة التجارب العالمية في إصدار الصكوك عاملاً مهماً في إقرار المشرع المغربي لهذا النوع من التمويل، وكان ذلك بتضمين الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قانون تسنيد الديون ذي الرقم 33.06 والذي تم تغييره وتميمه بالقانون 119.12، فعرف هذا القانون عدة تعديلات تم اقتراحها من غرفتي البرلمان، التي تروم تطوير البنوك التشاركية بخلق سوق للرساميل، وكذا تمكين إصدار الصكوك السيادية، وتمت الموافقة عليه بتاريخ 16 يناير 2014 من طرف المجلس الحكومي، ولحقته جملة من التعديلات بما فيها الظهير الشريف رقم 1, 18, 24 صادر في 25 من رجب 1439 الموافق ل 12 أبريل 2018 بتنفيذ القانون 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد⁽³⁸⁾ الأصول هذا القانون جاء بأمور منها بتعديل تعريف الصكوك، وتوضيح طلب الرأي بالمطابقة من لدن المجلس العلمي الأعلى وإجراء وظيفة التقيد، علاوة على مسألة تبسيط مساطر وإجراءات عملية إصدار الصكوك⁽³⁹⁾.

بالإضافة إلى بعض القوانين الخاصة والإجرائية من مثل قانون المالية ذي الرقم 17/68 للسنة المالية 2018 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف ذي الرقم 17/110 الصادر في 6 ربيع الثاني 1439 يوافقته 2017/12/25.

وتخضع التمويلات التشاركية عموماً - بما فيها الصكوك - لمراقبة اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المحدثة بظهير شريف رقم 1.15.02 الصادر بتاريخ 28 ربيع الأول 1436 يوافقته 20 كانون الثاني 2015 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.03. 300 الصادر بتاريخ 22 أبريل 2004 المتعلق بإعادة تنظيم المجالس العلمية⁽⁴⁰⁾، التشريعات السالفة هي بمثابة الإطار العام للصكوك، تلتها قوانين ومناشير ذات طابع إجرائي خاص كالتي تصدر عن والي بنك المغرب.

(38) التسنيد حسب المادة 1 من القانون 33.06 «العملية المالية المتمثلة في قيام صندوق توظيف جماعي للتسنيد بتملك ديون مؤسسة أو مجموعة مؤسسات مبادرة بإسطة إصدار حصص وعند الاقضاء سندتات دين».

(39) البدري، سعاد، مظاهر انفتاح النظام المالي المغربي الحديث «المالية التشاركية نموذجاً»، مجلة القانون والأعمال الدولية، رابط المقال <https://cutt.us/> BpDuP (تم تحميله في تاريخ: 2021/05/21 على الساعة 10:38).

(40) منشور بالجريدة الرسمية عدد 6333 بتاريخ 9 فبراير 2015 .

فبالإضافة إلى تعريف الصكوك المشار إليه في المطلب الأول، حدد القانون 69.17⁽⁴¹⁾ أصناف شهادات الصكوك التي يمكن إصدارها من قبل صندوق التسنيذ⁽⁴²⁾ حيث جاء في المادة 2 مجموعة من أنواع الشهادات:

- شهادات صكوك التمويل التي يتم بواسطتها تملك الأصول
- شهادات صكوك الإجارة التي تملك بها أصول، أو منافع، أو أصول مؤجرة، أو قابلة للتأجير، سوء تعلق الأمر بالعقار أو المنقول أو الخدمات.
- شهادات صكوك الاستثمار، لتمويل مشاريع استثمارية أو توفير السيولة لها سواء بالمضاربة أو الوكالة أو المشاركة.
- شهادات صكوك المحافظ الاستثمارية
- أي أصناف شهادات أخرى محددة بنص تنظيمي.

كما أشار القانون إلى أن المضامين والخصائص التقنية لكل نوع من أنواع هذه الشهادات يكون بموجب نص تنظيمي بعد الرأي بالمطابقة من طرف المجلس العلمي الأعلى، ويكون ذلك عن طريق الهيئة المغربية لسوق الرساميل بناء على إجراءات شكلية محددة⁽⁴³⁾.

المطلب الثاني: حوافز إصدار الصكوك الخضراء بالمغرب

أولاً- التنظيم القانوني للصكوك بالمغرب

تمثل الصكوك الإسلامية موجودات تحتوي على نقود وديون وأعيان ومنافع وفي بعض الأحيان تقتصر على صنف أو أصناف منها، وما دام أنها تصدر بناء على صيغ التمويل الإسلامي المعلومة، فإنها تتعرض لجملة من المخاطر؛ منها مخاطر

(41) منشور بالجريدة الرسمية عدد 6667، 23 أبريل 2018

(42) يعتبر صندوق التسنيذ حسب منطوق المادة 3 من القانون 33.06: «ملكية مشتركة ينحصر غرضه في تملك ديون مؤسسة أو مجموعة مؤسسات مبادرة كما هو مشار إليها في المادة 16 أدناه عن طريق إصدار حصص وعند الاقتضاء سندات دين. لا يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية».

(43) المادة 2 من القانون 69.17.

الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الشرعية⁽⁴⁴⁾. ولا شك أن لهذه المخاطر دوراً في تحقيق التنمية سلباً وإيجاباً، ولذلك اهتمت بها التشريعات المقارنة في تنظيم إصدار الصكوك وتداولها، كما أن الإطار التشريعي للصكوك أمر له أهمية متميزة في تفعيل التعامل بالصكوك، لأنها أداة مالية مستحدثة تحتاج إلى إطار تشريعي ضامناً لتنظيم التعامل⁽⁴⁵⁾، فنجد المشرع المغربي بدوره أولى الأهمية لهذا النوع من التمويل من جوانب متعددة:

1. التأكيد على مشروعية شهادات الصكوك

لقد حدد القانون 69.17 السالف ذكره مجموعة شهادات الصكوك التي يمكن لصندوق التسنييد إصدارها، ونص القانون في الآن نفسه على وجوب كون محل التصكيك مشروعاً، بأن يكون مجازاً من لدن اللجنة الشرعية المنبثقة من المجلس العلمي الأعلى وبناء على العقود الشرعية (المرابحة، الإجارة، المشاركة، المضاربة...) وقد جاء في المادة الثانية من نفس القانون «يشترط قبل تأسيس أي صندوق للتسنييد مصدر لشهادات صكوك توظف لدى المستثمرين المقيمين، أن يصدر رأي بالمطابقة من لدن المجلس العلمي طبقاً لأحكام المادة 7 - 4 أدناه». كما أوجب المشرع عرض ملف الرأي بالمطابقة من لدن الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتضمينه مشروع نظام تسيير صندوق التسنييد المعني وملخصاً لعملية التمويل المزمع القيام بها تعده مؤسسة تدير صندوق التسنييد⁽⁴⁶⁾.

كما نص القانون على أنه «بالنسبة لصناديق التسنييد المصدرة لشهادات الصكوك، لا يحق مزاوله المهام المذكورة إلا من طرف البنوك التشاركية كما هي محددة في القانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها»⁽⁴⁷⁾.

(44) ينظر تفصيلها: دواب، الصكوك الإسلامية بين النظرية التطبيق، ص: 121.

(45) بدران، أحمد جابر، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق، مصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2014م، ص: 129.

(46) المادة 2 من القانون 69.17.

(47) المادة 2 من القانون 69.17.

والاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية في عملية التصكيك، من أهم الأسس التي تقوم عليها تقنية التصكيك الإسلامي، حيث لا يجوز إصدار وتداول صكوك إسلامية دون عقد شرعي، بمعنى الابتعاد عن المحظورات الشرعية كالغرر والربا، وبيع الكالء بالكالء ونظام المشتقات التقليدية⁽⁴⁸⁾

2. الرقابة المالية والشرعية على شهادات الصكوك

ففيما يرتبط بالرقابة المالية حيال هذا النوع من التمويل طبقاً للمشرع المغربي فتنقسم إلى رقابة خارجية ورقابة داخلية؛ فالأولى تتمثل في البنك المركزي وهو مؤسسة مالية وطنية، مهمته الطمأنة على أن المؤسسة تلتزم المقتضيات والنظم الصادرة عنه، وكذا اللوائح المالية الداخلية وأي مخالفات مالية، كما الالتزام بما صدر عن اللجنة الشرعية، أما الداخلية فتتمثل في مراقبي الحسابات، وحملة الصكوك⁽⁴⁹⁾.

وإلى جانب الرقابة المالية التي تخضع لها شهادات الصكوك، فإن ثمة رقابة أخرى مرتبطة بالجانب الشرعي، وهي أهم ركيزة ومقوم لهذه الأداة المالية، بحيث ألزم المشرع المغربي القيد بالرأي بالمطابقة في شأن العمليات التي تسبق إصدار الصكوك والعمليات التي تليها، بناء على ما صدر من اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، ويقدم طلب إبداء الرأي بالمطابقة فيما يتعلق بالصكوك عن طريق الهيئة المغربية لسوق الرساميل⁽⁵⁰⁾. ولا شك أن هذه المقتضيات لما يوائم معايير الحكامة خاصة ما يتعلق بالشفافية والاستقلالية.

3. العقوبات التأديبية الجنائية

وذلك من أجل حماية ملاك الصكوك من المخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب

(48) خوالد، أبو بكر الشريف، التصكيك الإسلامي ودوره في تجنب حدوث الأزمات المالية: الأزمة المالية العالمية (2008) نموذجاً، مجلة بيت المشورة، العدد (7) أكتوبر 2017، ص: 220 وما بعدها.

(49) للتفصيل ينظر: وعلا، حسين، شهادات الصكوك في ضوء القانون المغربي، بحث لنيل شهادة الماستر (غير منشور) كلية الشريعة أكادير، 2019 - 2020، ص: 100 وما بعدها.

(50) وعلا، شهادات الصكوك في ضوء القانون المغربي، ص: 100.

الاختلالات الحاصلة في إصدار الصكوك (كالإصدار الصوري...)، حيث خصص المشرع المغربي في القانون 33,06 المعدل والمتمم بالقانون 69.17، من المادة 87 إلى المادة 111، شملت عقوبات تأديبية تتمثل في النبيه، أو الإعذار أو الإنذار أو التوبيخ موجهة إلى المؤسسات التي تتمثل أحكام القانون المتعلقة بالتسديد وشهادات الصكوك. كما شمل القانون أيضا عقوبات حبسية تصل إلى 5 سنوات، وغرامات مالية تصل إلى: 1000000 درهم.

ثانياً- مواءمة السوق المغربي للصكوك الخضراء

سبق معنا الحديث في المطلب الأول الأهمية البالغة التي تحظى بها الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر لا يختلف عن الاقتصاد العادي في هذا الجانب، وهو يسعى أيضا إلى تحقيق الرفاهية المادية لجميع المواطنين بموازاة مع الاستدامة؛ هذه الأخيرة لا تتحقق إلا باستخدام الطاقات المتجددة التي تؤمن طاقة أكثر استدامة وأقل كمية. وهنا نتساءل إلى أي حد يوائم السوق المغربي إصدار الصكوك الخضراء؟

إلى جانب المنظومة القانونية المؤطرة لإصدار شهادات الصكوك بالمغرب، فإن ثمة مجموعة من العوامل تعتبر محفزات لإنجاح تجربة الصكوك الخضراء بالمغرب، ويمكن إجمال هذه الحوافز في أمرين:

1. تحقيق الأمن الطاقوي: بحيث تسعى السياسة الطاقية بالمغرب عموماً إلى تحقيق الأهداف التقليدية وتحقيق الأمن الطاقوي وتوسيع شبكة الكهرباء وتوفير الوصول إلى الطاقة إلى أكبر عدد من المواطنين، وقد تم اعتماد استراتيجية الطاقة الوطنية المغربية في مارس 2009، تهدف بالأساس إلى ضمان إمدادات الطاقة باعتباره قلقاً دائماً منذ الاستقلال، وكذا إمكانية الوصول إليها بأقل تكلفة. كما تهدف الاستراتيجية إلى الحد من اعتماد المملكة على الطاقة من خلال تنويع

مصادرها؛ إذ تحتفظ بالفحم كمصدر أساسي في مزيج الكهرباء، بسبب قدرتها التنافسية وتوفرها، مع الاستفادة من موارد الغاز المتاحة بشكل أمثل. ومن الأهداف الوصول إلى ما يناهز 42 % من الطاقات المتجددة بحلول 2020م، و52 % في 2030 موزعة على النحو الآتي: 20 % من الطاقة الشمسية و20 % من الرياح و12 % كهرمائية⁽⁵¹⁾.

وتندرج هذه الجهود ضمن الالتزام الذي أخذه المغرب على عاتقه لتعزيز الطاقات المتجددة، وذلك لتقليص التبعية الطاقية للمملكة على مستوى الواردات، فبالرغم من التراجع الطفيف لنسبة التبعية الطاقية في المغرب سنة 2008 فما تزال هذه النسبة مرتفعة حيث بلغت 93 % سنة 2017⁽⁵²⁾. ففي سنة 2017 ارتفعت فاتورة استيراد الطاقة في المغرب إلى 69,5 مليار درهم مغربي بما يعادل 7,3 مليار دولار أمريكي، 6,3 مليار يورو⁽⁵³⁾.

جدير بالتنبيه أن اعتماد المغرب في الأغلب يكون على الوقود الأحفوري لتلبية الطلب المحلي على الطاقة. ويمثل الوقود الأحفوري حوالي 68 % من القدرة المركبة، وسجل المغرب أعلى نسبة استهلاك هذا الوقود الأحفوري سنة 2012 بما يعادل أما نسبة 32 % الباقية فتأتي من موارد طاقة متجددة، وهي في غالبيتها مائية ورياح وشمسية. ورغم إنتاج المغرب بعض النفط والغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي، إلا أنها مضطرة لاستيراد أغلب ما تحتاجه من الوقود الأحفوري. ويأتي 93 % من استهلاك الطاقة الأساسية الإجمالية من النفط والغاز الطبيعي والفحم. وتسعى الدولة لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة بقدر أقل من الاستيراد عن طريق الالتحاق بركب الإمكانيات الهائلة للطاقة المتجددة بها⁽⁵⁴⁾.

(51) وفي هذا الصدد يأتي مشروع ورزازات للطاقة الشمسية المركزة (نور) وهو جزء من خطة الطاقة الشمسية المغربية التي تهدف إلى إنتاج ما لا يقل عن 2 جيكاوات من الطاقة الشمسية بحلول 2020 أي ما يعادل 14 % من الطاقة القائمة بالمغرب. ينظر: المغرب تعزيز الزراعة في قطاعات الطاقة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يونيو 2018، ص: 20 وما بعدا بتصرف.

(52) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، المرفوع إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس -نصره الله- ص: 98. (53) الحسنين، مروءة، تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي، مجلة دراسات المجلد 22، العدد الثاني، أبريل 2021م، ص: 11.

(54) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، <https://www.rceee.org/ar/member> - (تم تحميله في تاريخ: 2021/05/22 على الساعة 6:56).

وتحقيق الأمن الطاقوي جعل المغرب ينخرط بقوة في مجال الطاقة المتجددة، والدليل على ذلك افتتاح محطة نور واحد ورزازات للطاقة في بداية سنة 2016 من قبل جلالة الملك محمد السادس - أعزه الله وأعلا شأنه- في انتظار استكمال باقي مكونات المحطة: نور 2، نور 3 ونور 4؛ إذ يعتبر نور ورزازات مشروعاً طموحاً أطلقتها المملكة في مايو 2013، والذي يتوقع أن ينتج 580 ميجاوات بحلول عام 2020. وبهذه القدرة الموحدة، سيكون أكبر موقع لإنتاج الطاقة الشمسية متعدد التقنيات في العالم. تغطي مساحة المشروع الإجمالية 1.4 مليون متر مربع. وهكذا، فإن المرحلة الأولى من المشروع وحده تولد ما يكفي من الكهرباء أثناء تشغيله التزويد 650.000 منزل⁽⁵⁵⁾.

2. الاستهلاك الطاقوي

تسجل منظمة الأمم المتحدة أنه بعد انعقاد مؤتمر البيئة سنة 1972 تضاعف سكان العالم إلى ما يقارب 7 مليارات نسمة⁽⁵⁶⁾، ولم يكن المغرب استثناء عن هذا التضاعف فلما كان عدد السكان إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر خاضعا لنظام ديموغرافي شبه طبيعي جد منخفض، أصبح النمو السكاني من القرن العشرين ملحوظاً، ففي الخمسينيات منه تزايد عدد السكان، بحوالي نصف مليون نسمة سنوياً، وهكذا انتقلت من 6, 11 مليون نسمة سنة 1960 إلى 20 مليون سنة 1982، و29,9 مليون سنة 2004 ووصلت النسبة إلى 35,219 مليون نسمة 2018⁽⁵⁷⁾. ولا جدال أن هذا التزايد السكاني على أهميته، ينتج عنه استهلاك كبير للموارد بما فيها الموارد الطاقوية؛ إذ يعرف السوق المغربي استهلاكاً متزايداً للطاقة، حيث أشارت التقارير إلى أن حجم استهلاك الطاقة الكهربائية بالمغرب ارتفع إلى نسبة 4 % في نهاية سبتمبر 2017 مقارنة مع 2016 التي شهدت نسبة استهلاك 1,9 %،

(55) المركز الجهوي للاستثمار درعة تافيلالت، <https://draatafilaletinvest.com/ar> (تم تحميله بتاريخ: 27 / 05 / 2021).

(56) التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي 2013، 2012، الطبعة الأولى، 2013، ص: 76.

(57) السكان والتنمية في المغرب، التقرير الوطني 2019، بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مطبعة لون، الرباط، طبعة أكتوبر 2019، ص:

وشهدت مبيعات الطاقة الفولطية العالية جداً والمتوسطة ارتفاعاً بنسبة 4,6% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مقارنة بـ 1% عام 2016، ويرجع الخبراء هذا الارتفاع إلى زيادة مبيعات ذات الفولطية العالية جداً والعالية⁽⁵⁸⁾.

وبناء على هذه المعطيات فإننا نلاحظ الارتفاع المتزايد للاستهلاك الطاقوي، للأسباب السالفة، مما ينتج عنه الطلب المتزايد على الطاقة بشتى أنواعها. وهذا الطلب بدوره أيضاً نتج عنه ارتفاع الواردات من الطاقة، ففي نهاية سبتمبر 2017 بلغ حجم الواردات 18,1% ليرتفع الطلب على الطاقة الصافية من 2,9% في أيلول 2016 إلى 5% من الفترة نفسها سنة 2017.⁽⁵⁹⁾

المطلب الثالث: مقترحات إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء بالمغرب

لقد كان للمغرب تجربة في التمويل الأخضر، بحيث قام بإطلاق أول سندات خضراء سنة 2018 للمساعدة في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، كما كان القطاع الخاص مع نهاية 2018م يمتلك محطات طاقة متجددة ويديرها بشكل فعلي. غير أن ما تختص به السندات التقليدية من التعامل بالربا المخالف للشريعة الإسلامية، يجعل من الصكوك الإسلامية الخضراء بديلاً حقيقياً لها.

وأمام المؤهلات الطبيعية التي يتميز بها المغرب، تبقى آليات التنزيل والتطبيق الأمثل للصكوك الخضراء أيضاً متنوعة، ومعلوم أن الصكوك تصدر باسم مالكيها مقابل تقديم رأس المال اللازم لإنشاء المشروع والذي يمكن للمشروع أن يكون موجوداً، لاستغلاله واستدرار العوائد والأرباح؛ أي لا بد أن يكون له هدف وجدوى اقتصادية تعود على الملاك بالفائدة المادية، كما تحقق التنمية المستدامة.

ولقد كان من الآليات التي راهن عليها المشرع المغربي؛ تنوع الصيغ والعقود

(58) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المغرب تعزيز النزاهة في قطاعات الطاقة، ص: 20.

(59) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المغرب تعزيز النزاهة في قطاعات الطاقة، ص: 20.

حسب المادة 2 من القانون 69.17، حيث جاء فيها: «تحدد كما يلي أصناف شهادات الصكوك التي يمكن إصدارها من قبل صندوق التسديد: 1 - شهادات صكوك التمويل، والتي يتم بواسطتها تملك الأصول، سواء تعلق الأمر بشهادات صكوك المرابحة، أو السلم. 2 - شهادات صكوك الإجارة، والتي يتم بواسطتها ملكية أصول أو ملكية منافع أصول مؤجرة أو قابلة للتأجير، سواء تعلق الأمر بإجارة عقارات، أو منقولات، أو خدمات. ويمكن أن تكون هذه الأصول موجودة أو موصوفة في الذمة. 3 - شهادات صكوك الاستثمار، والتي يتم بواسطتها تمويل مشاريع استثمارية أو توفير السيولة لها، سواء تعلق الأمر بشهادات صكوك المضاربة أو الوكالة أو المشاركة. 4 - شهادات صكوك المحافظ الاستثمارية. 5 - أي أصناف شهادات صكوك أخرى تحدد بنص تنظيمي».

بالرجوع إلى المادة 2 من القانون 69.17 أناط المشرع المغربي حق إصدار الصكوك للبنوك التشاركية كما هي محددة في القانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، كما أوجب بالنسبة لصناديق التسديد المصدرة لشهادات الصكوك الحصول على الضمانات لدى البنوك التشاركية أو لدى مقاولات التأمين وإعادة التأمين المعتمدة لمزاولة مهام التأمين التكافلي كما هي محددة في القانون 99.17 المتعلق بمدونة التأمينات.

ولقد حبا الله المملكة المغربية بموقع جغرافي استراتيجي متميز، يمكنه من وديعة شمسية كبيرة والتي تصل إلى أكثر من 3000 ساعة في السنة من أشعة الشمس، أي إشعاع أكثر من 5.6 كيلو واط ساعة للمتر المربع الواحد وفي اليوم الواحد⁽⁶⁰⁾. وبناء عليه يمكن للشركات المخول لها قانونا إصدار الصكوك بعد أخذ الموافقة من لدن اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة من المجلس العلمي الأعلى والمخول لها إصدار الرأي بالمطابقة، وتسمى الجهة الأصلية المصدرة بالمؤسسة المبادرة أو المصدر الأصلي - كالبنوك التشاركية - للاكتتاب فيها من طرف الجمهور بما يوفر

(60) موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، <https://www.mem.gov.ma/ar/Pages/secteur.aspx?e=3&prj=12> (تم تحميله بتاريخ: 2021 / 05 / 27).

السيولة اللازمة لشراء الألواح الشمسية والعتاد المرتبط بها وكراء المساحات التي سيتم فيها تنصيب هذه الألواح، علماً أن تكلفة بناء كل مزرعة يتراوح ما بين 60000 يورو إلى 200000 يورو حسب حجم الأسطح التي سيتم عليها تثبيت الألواح الشمسية⁽⁶¹⁾، كما يتولى وكيل الإصدار أو ما يسميه المشرع المغربي مؤسسة التدبير، عملية الإصدار وتقوم باتخاذ جميع إجراءاته من إنشاء وبيع الأوراق المالية لحملة الصكوك مقابل مبلغ محدد في نشرة الإصدار، كما تتكلف هذه المؤسسة بتدبير صندوق التوظيف الجماعي للتسديد، وتكون العلاقة القائمة بين مصدر الصكوك والمكتتبون هي عقد الشركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصة المكتتبين في رأسمال الشركة؛ حيث يمتلك حملة الصكوك موجودات الشركة وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، فيستحقون الأرباح بنسبة ما يملكون من صكوك ويتحملون الخسارة وفقاً لذات النسبة. وتتحدد آجال صكوك المشاركة بناء على مدة عقد الشركة المبرم بين حملة الصكوك والمصدر لها.

على أن تكون طريقة استثمار المنتج إما باستئجار الألواح للشركات العاملة في مجال الطاقة ومن ثمة تبيعه هذه الشركة بثمن متفق عليه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، باعتباره شركة مملوكة للدولة، أو أن تكون إدارة المشروع من طرف الشركة المصدرة للصكوك أو جهة أخرى ويتم بيع المنتج من الطاقة بشكل مباشر إلى المكتب الوطني للكهرباء وفق مدة زمنية متفق عليها. ويمكن للجهة المصدرة أن تقوم بشراء نصيب حملة الصكوك في عقد المشاركة بالتدريج وفق برنامج زمني محدد وعلى فترات زمنية معينة من خلال المشاركة المتناقصة.

ويمكن أن يقع هذا النوع من التمويل أيضاً على توليد الطاقة الريحية بفعل الرياح التي تصل إلى حوالي 6000 ميغواط، وتتركز المناطق الريحية في المغرب في أقصى الشمال، علاوة على منطقة المحيط الأطلسي⁽⁶²⁾. سواء عن طريق صكوك

(61) كورتل، فريد، عروق خديجة، الصكوك الإسلامية الخضراء خيار متزايد على الاستثمار بطريقة مستدامة ومسؤولة، المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص: 244.

(62) مشري، عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب، الجزائر)، بحث نيل شهادة الماجستير (غير منشور) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019م، ص: 74-75.

الاستصناع الموازي، بحيث يصدر البنك التشاركي صكوكا تستغل حصيلة الاكتتاب فيها في توليد الطاقة الريحية، ليكون المكتتبون فيها هم المشترون للعين المصنوعة (الطاقة الريحية) وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، ويتولوا بيعها بثمن متفق عليه للشركات العاملة في قطاع الطاقة أو للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدير بالذكر أن كلفة الإنتاج لكيلواط واحد من الطاقة الكهروضوئية والريحية بالمغرب من بين الأدنى كلفة في العالم؛ ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض سعر اللوحات الكهروضوئية بأزيد من 80% في أقل من عشر سنوات⁽⁶³⁾.

ولا شك أن هذه الصكوك ستساهم في تحقيق الأرباح بالنظر إلى ما تم تقديمه من معطيات تخص الاستهلاك الطاقوي بالمغرب، علاوة على نسبة الواردات منها، كما تعد بخلق مناصب شغل مهمة، وكذا تحقيق التنمية الحقيقية مع مراعاة البيئة والمحافظة على الموارد.

الخاتمة:

تعد الصكوك الخضراء من أدوات التمويل المستجدة، التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما تسعى إلى تحقيق مقاصدها في حفظ البيئة، لكونها تستهدف التنمية الحقيقية بالمشاريع ذات المداخل العالية، ويظهر ذلك من خلال التجارب العالمية في إصدار الصكوك الخضراء، وقد تضافرت جملة من العوامل لإنجاح تجربة المغرب في إمكانية إصدار الصكوك الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، وبناءً عليه يمكن التوصل إل مجموعة من النتائج:

- للصكوك الإسلامية الخضراء دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.
- تنوع صيغ الصكوك بين صكوك التمويل والإجارة والاستثمار، يعطي

(63) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر، 2020، ص: 15.

- فرصاً كثيرة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر بناء على تلك العقود والصيغ.
- يتوفر المغرب على مصادر الطاقة المتجددة، يمكن استغلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتخفيف عبء الاستيراد من الخارج.
- الصكوك الإسلامية الخضراء ستفتح أفقا واعدة للتمويل التشاركي بالمغرب أسوة بالتجارب المقارنة.
- إلى جانب الاستهلاك المرتفع للطاقة بالمغرب، وسعي الدولة لتحقيق الأمن الطاقوي، فإن إنجاح تجربة إصدار الصكوك الخضراء مسنود بالإطار القانوني المنظم لها.

ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- الإعفاءات الضريبية والجمركية للشركات العاملة في استيراد العتاد والمتعلق بتوليد الطاقات سواء الشمسية أو الريحية.
- التوعية بأهمية الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في صفوف شرائح المجتمع المغربي.
- مازال قانون إصدار الصكوك بالمغرب يحتاج إلى دراسات وأبحاث، نظرا لحدائته في المنظومة القانونية الخاصة بالتمويل التشاركي.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، د.ط، 1984.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، د.ط، 1979م.
- أحمد، محمد إسماعيل، الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 58، الجزء 2، 2020م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية، 2017م.
- بدران، أحمد جابر، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق، مصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2014م.
- البدري، سعاد، مظاهر انفتاح النظام المالي المغربي الحديث "المالية التشاركية نموذجاً"، مجلة القانون والأعمال الدولية، مختصر رابط المقال <https://cutt.us/BpDuP>
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، المرفوع إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس -نصره الله-.
- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي 2013، 2012، الطبعة الأولى، 2013م.
- سردار، عبد الرحمان، التنمية المستدامة، الأردن، دار الراية، الطبعة الأولى، 2015م.
- الجيوسي، عودة راشد، الإسلام والتنمية المستدامة، الأردن، مؤسسة فريدريش ايرت، د.ط، 2013م.
- الحسينين، مروة، تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو

- الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي، مجلة دراسات المجلد 22، العدد الثاني، أبريل 2021م.
- خوالد، أبوبكر الشريف، التصكيك الإسلامي ودوره في تجنب حدوث الأزمات المالية: الأزمة المالية العالمية (2008) نموذجًا، مجلة بيت المشورة، العدد (7) أكتوبر 2017م.
- دوابه، أشرف، الصكوك الإسلامية بين النظرية التطبيقية، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009م.
- رحمان، أمل، وآخرون، الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 8، (3)، 2020م.
- زحل، حفاظ، الشريف عمر، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، م 3، العدد 2، دجنبر 2018م.
- السكان والتنمية في المغرب، التقرير الوطني 2019، بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مطبعة لون، الرباط، طبعة أكتوبر 2019م.
- سلمان، هيثم، اليورانيوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي، المغرب والأردن نموذجًا، سكتة فرج، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية، مراكش المملكة المغربية، 28-30 أبريل 2014م.
- عربيات، وائل محمد، تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال صكوك التمويل الإسلامي، مجلة دراسات، المجلد 45 العدد 1، سنة 2018م.
- العزاوي، فلاح معروف، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الأردن، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2016م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، الصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
- قحف، منذر، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا، الأكاديمية العالمية

- للبحوث الشرعية (إسرا)، د.ط، 2011م.
- قدي، منصور، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م20، العدد 2، 2016م.
- الكبس محمد بن يحيى محمد، أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد (15) نيسان 2021 م.
- كورتل، فريد، عرقوب خديجة، الصكوك الإسلامية الخضراء خيار متزايد على الاستثمار بطريقة مستدامة ومسؤولة، المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة البليدة، الجزائر، 2017م.
- كورتل، فريد، عرقوب خديجة، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 18، يونيو 2016م.
- مشري، عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب، الجزائر)، بحث نيل شهادة الماستر (غير منشور) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019م.
- المصري، رفيق يونس، التمويل الإسلامي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، 2012م.
- نقاسي، محمد إبراهيم وآخرون، مدى تحقيق أدوات التمويل الخضراء للتنمية المستدامة، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد 3، العدد 2، 2019م.
- وعلا، الحسين، شهادات الصكوك في ضوء القانون المغربي، بحث لنيل شهادة الماستر (غير منشور) جامعة ابن زهر - كلية الشريعة أكادير، 2019-2020م.

Translation of Arabic References:

- al-Qur'ān al-Karīm.
- Ibn sydh, 'Alī ibn Ismā'īl, al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'zam, Bayrūt, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, al-Ṭab'ah al-ūlá, 1421h.
- Ibn 'Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, Tūnis, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, D. Ṭ, 1984.
- Ibn Fāris, Aḥmad, Mu'jam Maqāyīs al-lughah, Bayrūt, Dār al-Fikr, D. Ṭ, 1979 A.D.
- Aḥmad, Muḥammad Ismā'īl, al-ṣukūk al-Khaḍrā', Majallat Buḥūth al-Sharq al-Awsaṭ, al-'adad 58, al-juz' 2, 2020 A.D.
- Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah, al-ma'āyir al-shar'īyah, Fahrasat Maktabat Fahd al-Waṭaniyah, 2017 A.D.
- Badrān, Aḥmad Jābir, al-ṣukūk ka-adāh lil-tamwīl bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq, Miṣr, Markaz al-Dirāsāt al-fiqhīyah wa-al-iqtiṣādīyah, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2014 A.D.
- al-Badrī, Su'ād, mazāhir Infitaḥ al-niẓām al-mālī al-Maghribī al-ḥadīth " al-mālīyah altshārkyh nmwdhjanā ", Majallat al-qānūn wa-al-a'māl al-Dawlīyah, Mukhtaṣar rābt al-maqāl [https : // cutt. us / BpDuP](https://cutt.us/BpDuP)
- al-taqrīr al-Sanawī lil-Majlis al-iqtiṣādī wa-al-ijtimā'ī wālby'y li-sanat 2018, al-marfū' ilá ṣāhib al-jalālah al-Malik Muḥammad al-sādis – naṣarahu Allāh.
- al-tanmiyah al-mustadāmah wa-al-'amal al-lā'iq wa-al-wazā'if al-Khaḍrā', Mu'tamar al-'amal al-dawlī 2013, 2012, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2013 A.D.
- Sardār, 'Abd al-Raḥmān, al-tanmiyah al-mustadāmah, al-Urdun, Dār al-Rāyah, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2015 A.D.
- al-Jayyūsī, 'Awdah Rāshid, al-Islām wa-al-tanmiyah al-mustadāmah, al-Urdun, Mu'assasat Frīdrīsh Ībirt, D. Ṭ, 2013 A.D.
- al-Ḥasanayn, Marwah, taḥlīl al-'alāqah bayna istiḥlāk al-tāqah al-mutajaddidah wa-al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Maghrib bi-istikhdām namūdḥaj

- alānhdār al-dhātī ll'btā' al-Muwazzi' ghayr al-Khattī, Majallat Dirāsāt al-mujallad 22, al-'adad al-Thānī, Abrīl 2021 A.D.
- Khwālid, abubakr al-Sharīf, altskyk al-Islāmī wa-dawruhu fī tajannub ḥudūth al-azamāt al-mālīyah : al-azmah al-mālīyah al-'Ālamīyah (2008) namūdhan, Majallat Bayt almshwrh, al-'adad (7) Uktūbir 2017 A.D.
 - Dawābah, Ashraf, al-ṣukūk al-Islāmīyah bayna al-nazarīyah al-taṭbīq, al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2009 A.D.
 - Raḥmān, Amal, wa-ākharūn, al-ṣukūk al-Khaḍrā' ka-khayār ltmwyl al-istithmār fī al-tāqāt al-mutajaddidah fī minṭaqat al-Sharq al-Awsaṭ wa-Shamāl Afrīqiyā, al-Majallah al-'Ālamīyah lil-Iqtisād wa-al-a'māl, 8, (3), 2020 A.D.
 - Zuḥalin, ḥuffāz, al-Sharīf 'Umar, Ahammīyat al-tawajjuh Naḥwa al-tamwīl al-Islāmī al-Akhḍar, Majallat iqtisād al-māl wa-al-a'māl, al-Jazā'ir, M 3, al'dd2, Dujanbir 2018 A.D.
 - al-Sukkān wa-al-tanmiyah fī al-Maghrib, al-taqrīr al-Waṭanī 2019, bita'awun ma'a Ṣundūq al-Umam al-Muttaḥidah lil-sukkān, Maṭba'at lawn, al-Rabāṭ, Ṭab'ah Uktūbir 2019 A.D.
 - Fī al-waṭan al-'Arabī, al-Maghrib wa-al-Urdun namūdhan, Sakanat Faraj, Buḥūth al-Mu'tamar al-'Arabī al-dawli al-thālith 'ashar lil-Tharwah al-Ma'diniyah, Marrākush al-Mamlakah al-Maghribīyah, 28-30 Abrīl 2014 A.D.
 - 'Arabīyāt, Wā'il Muḥammad, tamwīl Mashārī' al-tāqah fī al-Urdun min khilāl Ṣukūk al-tamwīl al-Islāmī, Majallat Dirāsāt, al-mujallad 45 al-'adad 1, sanat 2018 A.D.
 - al-'Azzāwī, Falāḥ Ma'rūf, al-tanmiyah al-mustadāmah wa-al-takhtīṭ al-makānī, al-Urdun, Dār Dijlah, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2016 A.D.
 - al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Alī, al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr, al-Maktabah al-'Ilmīyah, D. Ṭ, D t.
 - Qaḥf, Mundhir, Asāsīyāt al-tamwīl al-Islāmī, Mālīziyā, al-Akādīmīyah al-'Ālamīyah lil-Buḥūth al-shar'iyyah (isrā), D. Ṭ, 2011 A.D.
 - Qaddī, Maṣūr, Madā imkāniyat al-istifādah min al-ṣukūk al-Khaḍrā' fī

- tamwīl al-Mashārī‘ al-ṭāqīyah fī al-Jazā’ir, Majallat Ma‘had al-‘Ulūm al-iqtisādīyah, m20, al-‘adad 2, 2016 A.D.
- alkibs Muḥammad ibn Yaḥyá Muḥammad, Usus wa-khaṣā’iṣ al-iqtisād al-Akhḍar fī al-iqtisād al-Islāmī, Majallat Bayt almshwrh, al-‘adad (15) Nīsān 2021 A.D.
 - kurtl, Farīd, ‘Arqūb Khadījah, al-ṣukūk al-Islāmīyah al-Khaḍrā’ khiyār mtzāyid ‘alá al-istithmār bi-ṭarīqat mustadāmah wms’wlh, al-Mu’tamar al-‘Ilmī al-dawli : al-ibdā‘ wa-al-tamayyuz fī al-iqtisād wa-al-tamwīl al-Islāmī, Jāmi‘at al-Bulaydah, al-Jazā’ir, 2017 A.D.
 - Kurtl, Farīd, ‘Arqūb Khadījah, Dawr al-ṣukūk al-Khaḍrā’ fī ṭaḥqīq al-tanmiyah al-mustadāmah fī Mālīziyā, Majallat Rimāḥ lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, al-‘adad 18, Yūniyū 2016 A.D.
 - Mushrī, ‘Abd al-Ra’ūf, āliyāt tamwīl al-iqtisād al-Akhḍar lil-Tawajjuh Naḥwa al-tanmiyah al-mustadāmah ‘arḍ tajārib ba‘ḍ al-Duwal (al-Urdun, al-Maghrib, al-Jazā’ir), baḥth Nayl shahādāt almāstr (ghayr manshūr) Jāmi‘at al-‘Arabī ibn Mahīdī, Umm al-Bawāqī, 2018-2019 A.D.
 - al-Miṣrī, Rafīq Yūnus, al-tamwīl al-Islāmī, Dimashq, Dār al-Qalam, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 2012 A.D.
 - Naqāsy, Muḥammad Ibrāhīm wa-ākharūn, Madá ṭaḥqīq adawāt al-tamwīl al-Khaḍrā’ al-tanmiyah al-mustadāmah, al-Majallah al-‘Ālamīyah lil-Dirāsāt al-fiqhīyah wa-al-uṣūliyah, al-mujallad 3, al-‘adad 2, 2019 A.D.
 - Wa-‘alā, al-Ḥusayn, shahādāt al-ṣukūk fī ḍaw’ al-qānūn al-Maghribī, baḥth li-nayl shahādāt almāstr (ghayr manshūr) Jāmi‘at Ibn zhr-Kullīyat al-sharī‘ah Akādīr, 2019-2020 A.D.

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (17) State of Qatar - April 2022



ISSN : 2409-0867 إلكتروني

ISSN : 2410-6836 ورقي

<https://doi.org/10.33001/M01042022issue/17>

mashurajournal.com

Published by



Bait Al-Mashura Finance Consultations